واقع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتطور من سنة 2009 إلى سنة 2018

The reality of establishing small and medium enterprises in Algeria and its development From 2009 to 2018

عيسات محمد[1]، داتو سعيد عيماد[2]

[1] جامعة جيلالي يابس سيدي بلعباس، aissat.mhammed@yahoo.fr

[2] جامعة جيلالي يابس سيدي بلعباس ، datou_imad@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/12/30 تاريخ القبول: 2020/05/10 تاريخ النشر: 2020/06/30.

ملخص:

فرضت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر إعادة تنظيم المؤسسات الاقتصادية، نظرا لعجزها الدائم. فقد تبنت هذه الإصلاحات الجديدة منذ سنة 2001، وذلك من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الوطن من أجل تنمية محلية مستدامة ونمو اقتصادي قوي، ومن أجل ذلك بذلت الدولة جهودا عديدة لتطوير هذه المؤسسات. الجهود المبذولة في هذا السياق تبقى غير كافية في ظل تذبذب نسب تطور هذه المؤسسات حيث مازالت تبعد كل البعد عن معايير الدولية، كما أنه مازال يسيطر عليها قطاع الخدمات. ولكن هذا لا يغيب جهود الدولة المبذولة من أجل تطوير هذا النوع من المؤسسات لقناعتها بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مفتاح التنمية المحلية.

كلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – الجزائر – مشروع – إنشاء مؤسسة.

تصنيفات JEL : J12, H,O

Abstract:

Economic reforms in Algeria forced the reorganization of economic institutions, given their permanent deficits. It has adopted these new reforms since 2001, through the establishment of small and medium enterprises at the national level for sustainable local development and strong economic growth, and for that the state has made many efforts to develop these institutions. The efforts made in this context remain insufficient in light of the fluctuating rates of development of these institutions, as they are still far from international standards, and the services sector is still dominated by them. However, this does not miss the state's efforts to develop this type of institution, as it is convinced that small and medium enterprises are the key to local development.

Keywords: Small and Medium Enterprises - Algeria - Project - creation of a firm

Jel Classification Codes: J12, H,O

المؤلف المرسل: عيسات محمد، **الإيميل**: aissat.mhammed@yahoo.fr

1. مقدمة:

أصبح موضوع إنشاء المؤسسات يحتل حيزا كبيرا من اهتمام العديد من الدول منها الجزائر، خاصة مع تزايد المكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي تلعبه في مختلف برامج التنمية الاقتصادية وخلق الثورة، حيث تبنت الدولة الجزائرية إصلاحات عديدة لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

فأصبح دعم وتبنى إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم بشكل مباشر في رفع مستوى أداء المؤسسات وتطويرها في الجزائر، والتي تساهم بدورها بشكل كبير في التنمية المحلية، وتعتبر كرافد من روافد الاقتصاد الوطني، وإن التوجه والدعم الذي استفادة منه ساعدها على التطور وزيادة عددها، وللتطرق لكل من إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في الجزائر نطرح التساؤل التالي:

كيف ينشأ مشروع مؤسسة وما هو واقع تطور إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

ولدراسة هذه الإشكالية حددنا الأهداف التالية:

-دراسة كيفية إنشاء مشروع مؤسسة.

-معرفة دوافع إنشاء المؤسسة.

-رصد واقع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

-تطور إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من سنة 2009 إلى غاية سنة 2018.

وللوصول إلى هذه الأهداف اتبعنا المناهج العلمية التالية:

-المنهج الوصفي: ذلك لمسح مختلف المفاهيم النظرية التي تضمنها البحث.

-المنهج التحليلي: للوقوف على أهم الأرقام والإحصائيات الملمة بجوانب الموضوع.

وعلى هذا الأساس قسمنا هذه الورقة البحثية إلى المحورين التاليين:

-المحور الأول: كيفية إنشاء مشروع مؤسسة.

-المحور الثاني: تطور إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

I- المحور الأول: كيفية إنشاء مشروع مؤسسة:

إن إنشاء مشروع مؤسسة في الوقت الراهن يتطلب عدة عمليات ويكون ذلك خلال عدة مراحل، وسوف نقوم بتقسيمها إلى مرحلتين أساسيتين، وهما، أولا مرحلة ما قبل الإنشاء أو التأسيس وتضم هذه المرحلة كل من البحث عن الفرص وتحديد السوق، والقيام بالدراسات للمشروع ثم البحث عن مصادر التمويل، ثانيا مرحلة إنشاء المؤسسة والتي تضم ثلاثة مراحل وهي إجراءات التأسيس ثم بناء المؤسسة

وإعداد هيكلها التنظيمي، ثم الانطلاق في الإنتاج والبحث عن الأسواق. وفي الأخير نتطرق إلى أهم دوافع إنشاء المؤسسات.

I-1- مرحلة ما قبل تأسيس المؤسسة:

حيث تأتي هذه المرحلة قبل الخوض في تأسيس مؤسسة، من خلال القيام بالدراسات الخاصة بالمشروع من خلال البحث على الفرص، وعن إجراءات تمويل هذا المشروع، والتي سنتطرق إليها في مرحلتين فرعيتين.

• **البحث عن الفرص وتحديد السوق** (Robert, 2006) : ويكون ذلك من خلال ما يلي:

-وجود دافع للفرد يرغبه في إنشاء المؤسسة، وقد يشكل هذا الدافع فرصة يمكن استغلالها لإنشاء مؤسسة.

- يجب البحث عن فكرة مناسبة، يمكن استغلالها وتحويلها إلى مشروع.

-يجب أن تكون الفكرة قابلة للإنشاء ويمكن تحويلها لمشروع. وذلك باعتبار أن الفكرة هي أساس إنشاء المؤسسة.

• دراسة المشروع والبحث عن مصادر تمويله:

أولا: بالنسبة لدراسة المشروع يجب القيام بدراسة تقنية واقتصادية للمشروع، من خلال إعداد مخطط يعمل على دراسة المشروع، فنقوم في البداية بالدراسات التقنية حيث نحدد مدى قدرتنا على تصنيع منتج. ثم القيام بالدراسات الاقتصادية من خلال تحديد طبيعة المنافسة (قوية أم ضعيفة)، تحديد نقاط القوة والضعف في المنافسة، التعرف على سلوك المنافسين والتميز عنهم. ومن خلال هاتين الدراستين نتمكن توجيه المشروع نحو الأهداف المحددة.

ثانيا: البحث عن مصادر التمويل، بما أن المقاول عادة هو مبتكر وبالتالي في الغالب يحمل مشاريع إبتكارية نسبة نجاحها عالية، تساهم في التنمية المحلية وامتصاص البطالة، وبالتالي يستفيد من مساعدات الدولة عن طريق الدعم أو قروض بدون فائدة، كما يستفيد من تمويلات البنوك بسهولة.

I-2- مرحلة ما بعد التأسيس:

حيث تمر هذه المرحلة بمرحلتين فرعيتين أساسيتين هما: بناء المؤسسة وإعداد هيكلها التنظيمي، ثم الانطلاق في الإنتاج والبحث عن الأسواق.

• بناء المؤسسة وإعداد هيكلها التنظيمي:

تعتبر عملية بناءا المؤسسة من أصعب مراحل إنشاء المؤسسة لما تحتاجه من إمكانيات، فعند اختيار عقار من أجل تأسيس المؤسسة يتم تجهيز موارد مالية ومادية من أجل ذلك، كما يتطلب في عدة حالات

إلى اقتناء التجهيزات الضرورية عن طريق التعاقد أو الشراكة، والاستعانة بالخبرات المحلية والأجنبية، كما يتطلب في غالب الأحيان إلى وقت زمني معتبر.

وبعد عملية البناء يتم إعداد الهيكل التنظيمي عن طريق مكتب إدارة مختص، حيث يهدف إلى تغطية احتياجات المؤسسة وعليه فإن الهيكل التنظيمي يجب إعداده من مكتب إدارة مختص لأن هدفه في المؤسسة تغطية الاحتياجات من اليد العاملة.

- الانطلاق في الإنتاج والبحث عن الأسواق:

بعد الانتهاء من بناءا المؤسسة وإعداد هيكلها التنظيمي، تبدأ عملية الإنتاج والتي تكون في بدايتها منخفضة وتزداد مع مرور الوقت وتصل إلى مرحلة تنويع المنتجات، أو التخصص في بعض المنتجات التي يمكن التميز فيها، وزيادة المنتجات يؤدي على حتمية البحث على أسواق جديدة والتوسع فيها، وهنا يكون للمقاول دور كبير في توجيه مؤسسته نحو تحقيق أهدافها المستقبلية وذلك باعتباره مبتكر، دائما يبحث عن الجديد، ومستعد للمنافسة في بيئة تتسم بعدم الاستقرار.

I-3- الدافع من إنشاء مؤسسة:

وفق دراسة حديثة التي قام بها Alaim-Fayolle في سنة 2010، والتي من خلالها يرى أنه يوجد دافعين أساسيين لإنشاء المؤسسة، الدافع الأول ناتج عن المشاكل التي يواجهها الفرد المبدع بالمؤسسة بحكم انه يمتلك معارف ومهارات ويعمل دائما على التجديد ولا يقبل العمل الروتيني، وهذا يتعارض مع المؤسسات التي تطلب من الفرد القيام بواجباته فقط، وهذا ما يؤدي به إلى البحث عن الاستقلالية. أما الدافع الثاني هو تفكير في إنشاء المؤسسة.

ووفق دراسة حديثة أخرى قام بها كل من Vedel و Gararrel في سنة 2015، أظهرت وجود عدة دوافع لإنشاء المؤسسات وهي البحث عن الدخل، عدم الرضا عن العمل الممارس في المؤسسة السابقة بالإضافة إلى عدم وجود منصب عمل و كذلك البحث عن الاستقلالية.

أما بالنسبة لـ McLelland فإن الإنسان لديه ثلاث حاجات هي الدوافع الأساسية لإنشاء مؤسسة، والتي هي الحاجة للإنجاز، الحاجة للانتماء، والحاجة للسلطة (Robert K. M., 2010).

بالإضافة إلى الدوافع السابقة الخاصة بالدراستين، توجد دوافع أخرى نذكر منها:

-ظهور أزمات تؤدي إلى زيادة البطالة مما يدفع الدولة إلى إيجاد حلول عن طريق إنشاء مؤسسات.

-الرغبة في إنشاء مشروع بسبب البطالة أو بعدمها.

-الاستعداد لإنشاء مشروع معنويا وماديا والتحمل المسؤولية.

كما اعتبر Gardner أن الصفات التي يجب أن يتميز بها المقاولون الناجحون هي: العناد، الصبر، القابلية لتحمل المسؤولية، الرؤية الواضحة، التركيز، البراعة، سعة الحيلة، قوة الإرادة (لفقير، 2018).

II– المحور الثاني: تطور إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعتبر مؤسسة المكان المفضل في إنتاج السلع والخدمات وهي مجموعة عوامل الإنتاج والتنسيق بين الموارد المختلفة. وتوجد عدة أنواع من المؤسسات وهي المؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والمصغرة، وتصنف حسب عدد العمال، حجم رأسمال، رقم الأعمال واستقلالية المؤسسة من جميع النواحي.

ومن بين هذه الأنواع توجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تمتاز بهيكل تنظيمي سهل ومرن عكس المؤسسات الكبيرة، وتسييرها سهل مما أعطاها مكانة كبيرة في اقتصاديات الدولة.

فعلى مستوى أوربا تحدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي، مؤسسات صغيرة جدا من 1 إلى 9 عمال، المؤسسات الصغيرة من 10 إلى 99 عامل، والمتوسطة من 100 إلى 499 عاملا (إسماعيل، 2003) ، وحسب آخر الإحصائيات تمثل 98 % من المؤسسات بأكثر من 20 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة في أوروبا، وتشغل حوالي 60 % من إجمالي اليد العاملة بالمؤسسات. وعلى مستوى إفريقيا تمثل المؤسسات العائلية أو المصغرة نسبة 75% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومساهمتها في الدخل الوطني ضعيفة.

أما على مستوي العالم تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته 90 % من المؤسسات، وتمثل نسبة العمالة بها حوالي 80 %. وحسب إحصائيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تبين أن اكبر نسبة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موجودة في الدول المتطورة.

بعد تقديمنا لمكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول سوف نتطرق من خلال هذا المحور إلى كل من مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودافع إنشائها ودور الدولة في ذلك، ثم نتطرق إلى تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال العقد الأخير من 2009 إلى 2018.

II-1– مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأسباب إنشائها:

- **تعريفها:**

قانونيا تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها مؤسسات تنتج سلع وخدمات تشغل من 1 إلى 250 فرد، ولا يتجاوز رأسمالها 2 مليار دينار، ويعتبر القانون 18/01 المؤرخ بتاريخ 2001/12/12 أول قانون تحدث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (عبد العزيز و سارة،

2018). كما تصنف هذه المؤسسات إلى مؤسسات مصغرة أو عائلية يتراوح عدد أفرادها من 1 إلى 9 أفراد، بينما المؤسسات الصغيرة يتراوح عدد أفرادها من 10 إلى 49، أما بالنسبة للمؤسسات المتوسطة فيتراوح عدد أفرادها من 50 إلى 249 (الجريدة الرسمية، 2018).

ويختلف تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى فعلي سبيل المثال تصنف دولة اليابان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها كل مؤسسة رقم أعمالها أصغر من 50 مليون ين ياباني، وعدد عمالها أقل من 30 (Selami, 1985).

- **أسباب إنشائها:**

هناك دوافع اقتصادية واجتماعية أدت إلى إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نذكر منها:

-ارتفاع نسب البطالة وانخفاض المستوى المعيشي خاصة في مرحلة نهاية الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي أدى إلى إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها وسيلة فعالة في خلق فرص عمل من شأنها امتصاص البطالة (طيبي و بيطار، 2019).

-عجز المؤسسات الكبيرة عن خلق الثروة للوطن نظرا لقلت كفاءاتها وصعوبة التحكم فيها، كان السبب الرئيسي في تحويلها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

-إشراك الخواص في إنشاء المؤسسة، حيث تكون تنمية هذه المؤسسات على كل من الخواص والدولة.

-انفتاح المؤسسات على الخبرات الأجنبية. لاكتساب معارف وخبرات جديدة.

- **دور الدولة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

تعتبر الجزائر من بين أهم الدول التي بدأت تنميتها للمؤسسات الكبيرة دون غيرها وكان دورها الأساسي توفير الشغل، إلا أنه منذ سنة 2001 بدأ الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها مع مرور السنوات وذلك بالقيام بعدة إصلاحات، ولعبت الدولة دور إيجابي من أجل تنمية هذه المؤسسات وزيادة الإقبال عليها، ونذكر منها:

-تسهيل الحصول على العقارات وإنشاء مناطق صناعية ومناطق نشاطات لاستقبال هذه المؤسسات.

-ترقية المقاولة بالباطن باعتبارها أحد سبل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ماجدة، 2018).

-الاستفادة من مزايا وتسهيلات ضريبية.

-الاستفادة من دعم الدولة عن طريق إسهامات مالية من طرف الدولة لتنمية هذه المؤسسات.

-التشجيع على إنشاء المؤسسات باعتبارها من أنجع الحلول في امتصاص البطالة وخلق الثروة. باعتبار أن هذه المؤسسات تمثل دخل العديد من العائلات وبالتالي تسهم في تحسين قدرتهم الشرائية، كما تعتبر دخل هام للدولة من خلال تحصيل الضرائب.

II-2- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2009 إلى 2018:

في البداية كان القطاع العام المهيمن، وكان هناك تمييز يقع بين المؤسسة العمومية والمؤسسة الخاصة. إلا أنه مع الإصلاحات أصبح للقطاع الخاص دور كبير حيث ساعد على تطور إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أصبح هو المهيمن. فقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نهاية السداسي الأول من سنة 2018 إلى 1.093.170 مؤسسة من بينها 262 مؤسسة عمومية، بقدرة تشغيلية تقدر بـ 2.690.246 عامل. وتوزع هذه المؤسسات جغرافيا كما يلي يحتل الوسط البلاد الصدارة في تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم الشرق بحوالي 11,72%، ثم الغرب بحوالي 4,49%. وسنوضح بعض الإحصائيات (والمناجم، 2018). الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتطورها من خلال جداول وأشكال بيانية.

- **عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة:**

يوضح الجدول الموالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونسبة المؤسسات الخاصة منها والعامة في آخر إحصائيات في نهاية السداسي الأول من سنة 2018.

الجدول 01: عدد المؤسسات العامة والخاصة ونسبها المئوية (إحصائيات السداسي الأول من سنة 2018)

نوع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	عدد المؤسسات	النسبة المئوية (%)
مؤسسات خاصة	1.092.908	99,98
مؤسسات عمومية	262	0,02
المجموع	1.093.170	100

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم.

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقدر بحوالي 99,98 % وهذا ما يوضح ويعكس توجه اقتصاد الدولة إلى الاهتمام وإعطاء القطاع الخاص الأولية القصوى من خلال تقديم دعم المقاولين من أجل إنشاء مؤسساتهم وتنازلها عن القطاع العام في هذا النوع من المؤسسات.

- **عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب حجمها:**

من خلال الجدول الموالي نوضح عدد كل من المؤسسات المصغرة، المؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة حسب آخر الإحصائيات إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2018.

الجدول 02: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب حجمها (إحصائيات السداسي الأول من سنة 2018)

نوع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	عدد المؤسسات	النسبة المئوية (%)
المؤسسات المصغرة (أقل من 10 عمال)	1068027	97,70
المؤسسات الصغيرة (من 10 إلى 49 عامل)	21863	2
المؤسسات المصغرة (من 50 إلى 249 عامل)	3280	0,30
المجموع	**1093170**	**100**

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم.

من خلال الجدول نلاحظ أن نهاية السداسي الأول من سنة 2018، بلغ عدد المؤسسات المصغرة (عدد أفرادها أقل من 10 عمال) حوالي 97,7 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يقدر بـ 1.068.027 مؤسسة مصغرة، حيث لا تزال مهيمنة على النسيج الاقتصادي، تليها المؤسسات الصغيرة بحوالي 2 % والمؤسسات المتوسطة بنسبة تكاد تنعدم تقدر بـ 0,3.%

فمن خلال الجدول يتضح لنا أن المؤسسات المصغرة تمثل النسبة الكبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكننا تفسير سببه بأن المؤسسات المصغرة هي الأسهل لتأسيس مقارنة بالمؤسسات الأخرى، بالإضافة إلى أن الأفراد يفضلونها لسهولة تسييرها، بالإضافة إلى الامتيازات التي يستفيد منها هذا النوع من المؤسسات من تسهيلات الدولة ودعمها لها من خلال وكالة الدعم وتشغيل الشباب وصندوق المشترك للقروض المصغرة وغيرها، مما ساعد الشباب على إنشاء هذا النوع من المؤسسات.

- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط :

بما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تمثل 98%، سنحدد توزيعها حسب قطاع النشاط من الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى غاية سنة 2018، وهذا من خلال الجدول الموالي

الجدول 03: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط (السداسي الأول من سنة 2018)

القطاع	عدد المؤسسات	النسبة المئوية (%)
الفلاحة	6.877	0,629
الطاقة والمناجم والخدمات ذات الصلة	2.936	0,269
البناء والأشغال العمومية	182.477	16,696
الصناعات التحويلية	97.728	8,942
الخدمات بما في ذلك المهن الحرة	338.201	51,367
الحرف	241.494	22,096
المجموع	1.092.908	100

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم.

الشكل 01: **يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط (إحصائيات سنة 2018)**

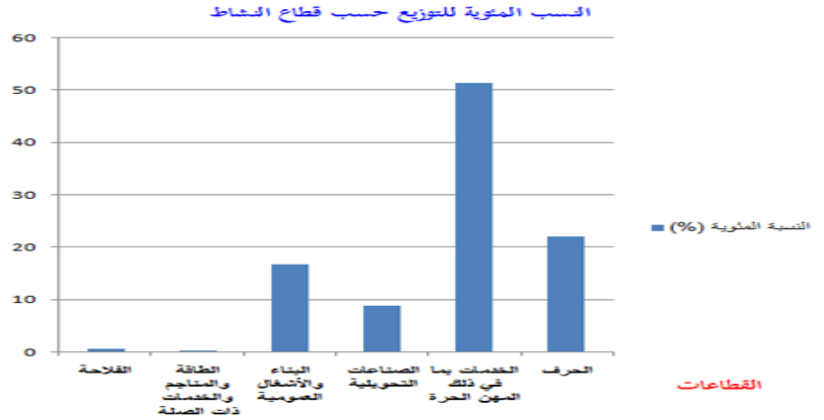

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 03.

من خلال كل من الجدول والشكل السابقين يتبين لنا أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الأول من سنة 2018 ، تتوزع في قطاع الخدمات بنسبة 51,37 %، وهي النسبة الأكثر مقارنة بالقطاعات الأخرى، وتليها مباشرة قطاع الحرف بنسبة 22,01 %، والبناء والأشغال العمومية بـ 16,70 %، وبنسبة أقل قطاع الصناعات التحويلية بـ 8,74 %، لتكاد تنعدم في قطاعي الفلاحة والطاقة والمناجم بنسب على التوالي: 0,63 % و 0,27 %.

ترجع سيطرة قطاع الخدمات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لتوفر الإمكانيات التي يقتضيها قطاع الخدمات فهي في المتناول ويمكن توفيرها، بالإضافة إلى سهولة إجراءات تأسيس هذا النوع من النشاطات. بالإضافة إلى سهولة التمويل الجماعي لها حيث تسمح لكل فرد من أفرادها باستثمار مبلغ

مالي مع أعضاء آخرين بهدف تمويل هذه المشاريع دون الحاجة إلى اللجوء إلى صيغ التمويل التقليدية مثل البنوك (Jean و Alexandre، 2013) ، بالإضافة إلى الربح السريع الذي يحققه قطاع الخدمات متمثلا في التجارة. بينما نلاحظ تراجع في القطاع الصناعي وهذا ما أكده تقرير الذي نشره البنك الإفريقي للتنمية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حيث أشار أن قطاع الصناعة خارج المحروقات، لم يتعدي ما نسبته 5% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2016، في حين كان في الثمانيات يقارب 35%. (حميد،2017)

- **عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من سنة 2009 إلى نهاية السداسي الأول من 2018**: سنوضح من خلال الجدول الموالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في العقد الأخير، أي من سنة 2009 إلى سنة 2018.

الجدول 04: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الرقم	السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
01	2009	587.494
02	2010	619.072
03	2011	659.309
04	2012	711.832
05	2013	777.816
06	2014	852.053
07	2015	934.569
08	2016	1.022.621
09	2017	1.074.503
10	نهاية السداسي الأول من 2018	1.093.170

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم.

من خلال الجدول نلاحظ أن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر، حيث تبين لنا التطور الملحوظ للمؤسسات من سنة 2009 بحوالي 587.494 مؤسسة إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2018 بحوالي 1.093.170، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل 02: مخطط يوضح عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة 2009 إلى سنة 2018

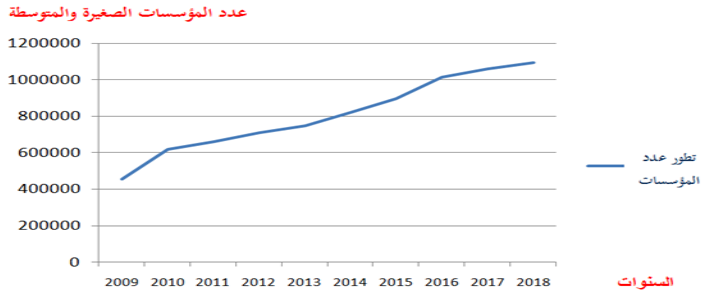

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 04.

من خلال الشكل تتبين لنا الزيادة المستمرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي نتجت عن عدة إصلاحات منها الإصلاحات المصرفية والضريبية، حيث أصبحت تمثل حوالي ما نسبته 98% من مجموع المؤسسات في الجزائر وهي نسبة كبيرة وهي نسبة فاقت عديد دول العالم مثل فرنسا وإيطاليا، وكل هذا من أجل الهدف الذي تسعى إليه الجزائر والمتمثل في تحرير والانفتاح الاقتصادي للبلاد.

- **عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2009 –2018):**

لقد لعب قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في التشغيل، حيث ازدادت نسبة التشغيل في هذا القطاع مع مرور سنوات، وهذا ما سنوضحه من خلال الجدول الموالي.

الجدول 05: تطور عدد اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2009 إلى 2018

الرقم	السنوات	عدد اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
01	2009	1.546.584
02	2010	1.625.686
03	2011	1.724.197
04	2012	1.848.117
05	2013	1.915.495
06	2014	2.082.304
07	2015	2.238.233
08	2016	2.487.914
09	2017	2.601.958
10	نهاية السداسي الأول من 2018	2.690.246

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم.

من خلال الجدول نلاحظ تطور مناصب الشغل التي توجد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي هي في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، فمن 1.546.584 منصب في سنة 2009 إلى عدد 2.690.246 في نهاية السداسي الأول من سنة 2018، وهذا ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل 03: مخطط بياني يوضح عدد اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

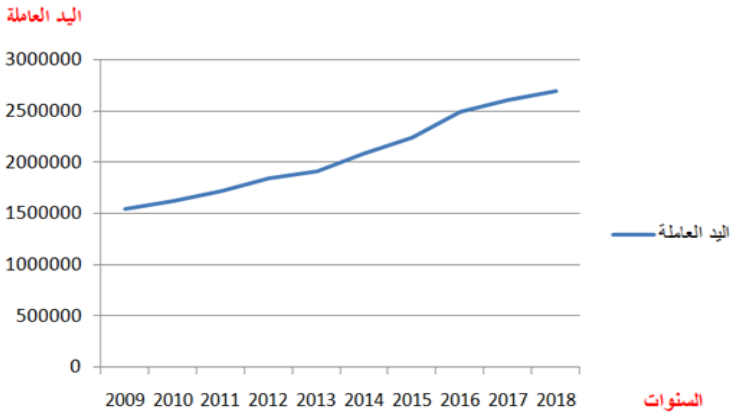

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 05.

أما من خلال الشكل الموالي نبين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل مع مرور السنوات، فنلاحظ أن نسبة المساهمة في التشغيل في تزايد مستمر بين الفترة 2009 إلى 2018.

الشكل 04: مخطط يبين مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

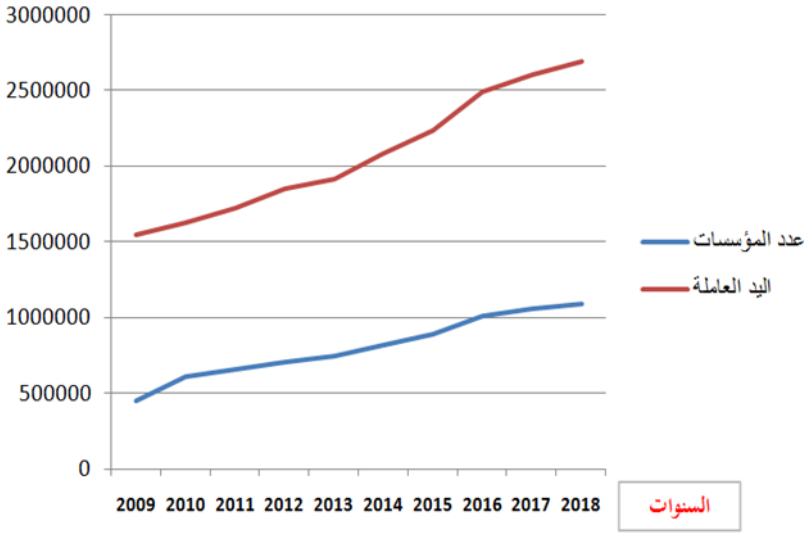

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدولين رقم 04 و رقم 05.

هذا الشكل يوضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهمت في توفير مناصب الشغل، وتقليص حجم البطالة، وهذا نتيجة للتدابير التي قامت بها الحكومة من تشجيع رؤساء المؤسسات لفتح مناصب عمل جديدة، وتقديم التحفيزات من أجل ذلك، بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية التي تساهم في خلق مناصب عمل وبالتالي تقليص حجم البطالة.

- **نسب تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة 2009 إلى نهاية سنة 2017**:

من خلال الجدول الموالي سوف نتطرق إلى كل من تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى نهاية 2017. وذلك حسب العلاقة:

ال‌تطور في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة = عدد المؤسسات خلال السنة – عدد المؤسسات لسنة التي قبلها

ثم نتطرق إلى نسبة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال نفس الفترة، من خلال العلاقة:

نسبة التطور = التطور في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنة	\ عدد المؤسسات للسنة التي قبلها

الجدول 06: تطور نسب في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة 2009 إلى سنة 2017

الرقم	السنوات	تطور المؤسسات	نسبة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (%)
01	**2009**	---	---
02	**2010**	31.578	5,38
03	**2011**	40.237	6,50
04	**2012**	52.523	7,97
05	**2013**	65.984	9,27
06	**2014**	74.237	9,54
07	**2015**	82.516	9,68
08	**2016**	88.052	9,42
09	**2017**	51.882	5,07

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم.

ونوضح نتائج المتحصل عليها من الجدول السابق، من خلال المخطط البياني الموالي الذي يوضح تغيرات نسب تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة 2009 إلى نهاية 2017.

الشكل 05: يوضح تطور نسب في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2009 إلى 2017

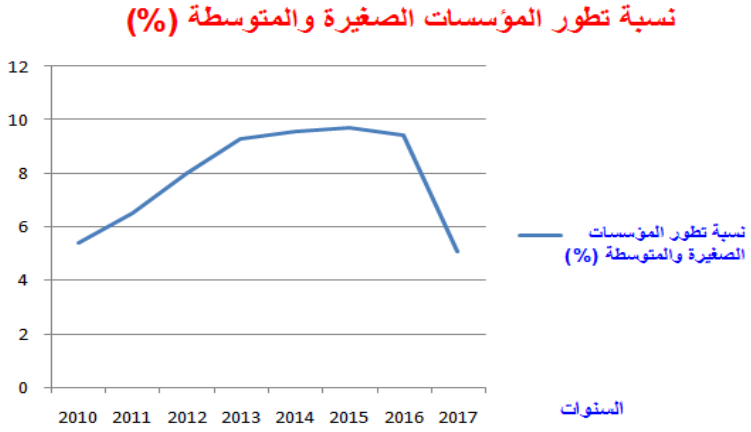

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 06.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن تطور نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة ما بين 2009 ونهاية 2017، اتسمت بالارتفاع ثم الانخفاض، حيث يمكننا تقسيم هذه النسب إلى ثلاثة فترات، الفترة الأولى من 2009 إلى 2013 أتسمت هذه الفترة بارتفاع مستمر لنسبة التطور المؤسسات الصغيرة من 6,50 % إلى غاية 9,27 %. الفترة الثانية من سنة 2013 إلى 2016 تميزت هذه الفترة بشبه ثباب لنسبة تطور المؤسسات حيث كانت محصورة بين القيمين 9,42 % و9,68 %.

ويعود التطور في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترتين السابقتين في الجزائر إلى سياسة الدولة المنتهجة في هذا القطاع من خلال عدة إجراءات قامت بها من خلال تسهيل إنشاء هذا الصنف من المؤسسات وتطويرها ودعم قدراتها التنافسية من خلال مساهمة وكالات ترقية والدعم لهذه المؤسسات، بالإضافة إلى الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع مجموعة من الدول بهدف توفير التمويل لهذه المؤسسات وأهمها برنامج MEDA لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي تم البدء في تطبيقه سنة 2002 في ظل تعاون مع الإتحاد الأوروبي. إلا أن هذه النسب ما زالت بعيدة كل البعد عن المعايير الدولية.

أما الفترة الثالثة وهي سنة 2017 تميزت بانخفاض حاد في نسبة تطور المؤسسات بنسبة تقدر بـ: 5,07 % وهي أكثر نسبة انخفاضا في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرجع هذا إلى السياسات المتبعة من طرف الدولة التي اعتمدت سياسات إعادة الهيكلة والخوصصة، بالإضافة إلى ضعف تمويل

الدولة نتيجة لسياسة التقشف التي اعتمدتها الدولة نتيجة الانخفاض المستمر لأسعار البترول التي أثرت على نمو هذه المؤسسات.

خاتمة:

إن الدولة الجزائرية عملت على إرساء الاقتصاد الحر بتشجيع المبادرة الفردية وحرية المنافسة، وذلك بإصدار مجموعة من القوانين لتوفير الإطار المناسب لإنشاء المؤسسات في الجزائر، بالإضافة إلى تبني الدولة مرافقة وعدم المقاولين من أجل إنشاء مؤسساتهم وتطويرها، حيث ساهمت بشكل كبير في إنشاء عدد معتبر من مؤسسات الصغيرة والمتوسطة فأصبحت هذه الأخيرة تمثل ما نسبته 96% من المؤسسات الجزائرية، وتغلب عليها المؤسسات المصغرة محدودة العدد حيث تمثل نسبة تقدر بـ: 98 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فمن خلال دراستنا تطرقنا إلى تطور إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة مابين 2009 إلى 2018، وفي خلال هذه العشرية لاحظنا أن نمو إنشاء المؤسسات كان في ارتفاع مستمر خلال السنوات الأولى ثم أصبح شبه متوازن في سنوات من 2014 إلى 2016، وهذا ناتج عن سياسات الدعم المختلفة للدولة، إلا أنه في سنة 2017 شهد انخفاضا حادا وهذا يرجع إلى عدة عوامل أهمها سياسة إعادة الهيكلة للمؤسسات بالإضافة على حالة التقشف التي اعتمدتها الدولة من أجل مواجهة انخفاض أسعار البترول. رغم هذا تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مفتاح النمو الاقتصادي والتنمية المحلية وتحتاج إلى إصلاحات مستمرة.

المراجع:

1. François Jean، و Bertin Alexandre. (2013). *le financement participatif, Cédric Farve, Juriste TIC AEC*.
2. Robert, A. B. (2006). Opportunity Recognition as Pattern Recognition: How Entrepreneurs “Connect the Dots” to Identify New Business Opportunities. *Academy of Management Perspectives , 20* (1), 104.
3. Robert, K. M. (2010). Entrepreneurship and Performance: An Antithetical View of McClelland’s Ideological “Need for Achievement”. *Africa Management Review 2010 , 2* (3), 1-24.

4. Selami, A. (1985). *Petite et moyenne industrie et développement économique*. Alger: ENAL.

5. الجريدة الرسمية. (2018). *لقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 الصادر عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة 4*.

6. الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة والمناجم. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 10, 2018، من www.mdipi.gov.dz: www.mdipi.gov.dz

7. بوزبدة حميد. (2017). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر. *الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*، (صفحة 10). جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي.

8. حمزة لفقير. (2018). *روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغير والمتوسطة في الجزائر، دراسة حالة : مقاولي ولاية برج بوعريريج*. كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، بومرداس.

9. خديجة طيبي، و زهرة بيطار. (2019). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ونشاط المناولة. *الملتقى الوطني حول دور المناولة في التنمية المحلية*، (صفحة 6). جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس.

10. رحيم ماجدة. (2018). *واقع ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، دراسة حالة الجزائر*. مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جمعة قاصدي مرباح، ورقلة.

11. شعبان إسماعيل. (2003). *ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم*. منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

12. قتال عبد العزيز، و عزايزية سارة. (2018). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات. *الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*، (صفحة 3). جامعة الوادي.